

في مناقشة التحريريين

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

من لآبات الشقوع والسبعاء

هشام النجار

مكتبة خاصة

إعداد

عبد الرحمن المقدسي

1990

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام المرسلين .
اللهم ثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة .
اللهم جنبنا عثرات الفكر وزلات القلم ، واهدنا واهد بنا سواء السبيل
واجعل أعمالنا خالصة لوجهك الكريم . وبعد ،

فهذه مجموعة ملاحظات أردت من خلالها مناقشة بعض
المغالطات والإشكالات التي وردت في «نشرة» بعنوان [حكم الإشتراك
في الوزارة في الأردن] ، عسى أن نقف على الصواب ونهتدي إلى ما فيه
رضى الله تبارك وتعالى : ونسأل الله جلّ وعلا أن يُلهمنا رشدنا ويقينا
شر نفوسنا ، ويرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ، ويرينا الباطل باطلاً
ويرزقنا اجتنابه ، أمين .

«وقبل الخوض في موضوع البحث نستذكر ما ختم به
المؤتمر الثاني لرابطة الشباب المسلم العربي الذي عُقد في مدينة
(كانزيس سيتي) بولاية (ميزوري) بأمريكا وذلك ما بين ٢٦-٢٧
ديسمبر من عام ١٩٨٩ وقد لخص الدكتور "جعفر الشيخ إدريس"
وصايا وقرارات المؤتمر الذي كان بعنوان [نحو مسيرة راشدة للعمل
الإسلامي] وشارك فيه العديد من الحركات والجماعات الإسلامية بما فيهم
الجهة التي أصدرت «النشرة» السابق ذكرها ، وقد ناب عنها الدكتور
"توفيق مصطفى" . ومما جاء في وصايا المؤتمر :

** أن وسائل التغيير المطروحة على صعيد العمل الإسلامي أمورٌ
إجتهادية تدور في فلك "السياسة الشرعية" ، وتتقرر شرعيتها في ضوء
"الموازنة بين المصالح والمفاسد" ، فما رجحت مصلحته على مفسدته
أجيز وما رجحت مفسدته مُنع . على أن يكون ذلك بضوابط الترجيح
المعتبرة شرعاً .

** أن فريضة الوقت تتمثل في السعي لجمع كلمة العاملين للإسلام داخل إطار السنة والجماعة ، وتجاوز مرحلة التشرذم التي يعيشها العمل الإسلامي المعاصر ، ولهذا يوصي المؤتمر باعداد ورقة عمل تتضمن "إستقراءً دقيقاً لمسائل الخلاف المنتشرة في ساحة العمل الإسلامي" ودعوة نخبة من كبار علماء الأمة وممثلي الحركات الإسلامية المختلفة لمناقشة هذه الورقة في ندوات خاصة ، وتحديد مواضع الإجماع التي [لا يجوز الخروج عليها] ومواضع الإجتهد التي [لا يجوز أن تتفرق الراية بسببها] مع الإتفاق على موقف عملي موحد في هذه القضايا الإجتهدية . وأوصى المؤتمر بتكوين لجنة علمية لإعداد الورقة السابقة وتبني الدعوة لهذه الندوات ومتابعة ما يلزم لذلك من الترتيبات أو تفويض ذلك إلى من تراه مناسباً من الجهات الإسلامية المشهود لها بالصدق والكفاية .» [١] .

ومن خلال نظرة سريعة «للنشرة» المذكورة يتبين للقاريء أنها خالفت وصايا المؤتمر من إعتبار المشاركة في الوزارة أمراً يجب أن يُفصح !! ، وطرح القضية للشارع العام بدل تطبيق ما أشارت إليه الوصايا . ونحن نتساءل : أيهما خير ، أن يُخاطب المسؤولون لجماعة إسلامية في خطوة أقدموا عليها - ونتفق أنهم لم يكفروا بسببها - عسى أن يرجعوا عن خطوتهم أو يستمروا ؟ وفي الحالتين تبقى الجماعة قائمة وقوية ، أم يخاطب أعضاء الجماعة كباراً وصغاراً عقلاء وبسطاء ، فيكون في ذلك البلبلة وامتزاز الثقة وتفكك الجماعة ؟ وعندما من يكون المستفيد !!؟

وفي الوقت الذي يتفق فيه الجميع على أن طريقة إستئناف الحياة الإسلامية لم تزد بشكل متكامل وثابت بصورة قطعية وخاصة من حيث الدلالة [أي أنه لم تزد نصوص ذات دلالة قطعية بحيث لا يجوز للعلماء أن يفهموا منها إلا فهماً واحداً في كيف تستأنف الحياة الإسلامية] ، كذلك فإن إقامة الإسلام في أرض لم يعرف أهلها الإسلام قط

كما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرٌ واستئناف الحياة الإسلامية أمرٌ آخر . لذلك فانك تجد أنه عبّر تاريخ الإسلام كله لم يأت عالمٌ واحد يقول : إن استئناف الحياة الإسلامية أو إقامة الدولة الإسلامية لا يتم إلا بطريقة واحدة هي كذا كذا . ثم إن الله تبارك وتعالى شدّد على الذين يحكمون بغير ما أنزل الله وتوعدهم ، ولكن هل توعد الذين يسعون للحكم بما أنزل الله ويعملون لذلك ليلاً ونهاراً حتى ولو شاركوا في الحكومات الكافرة ؟ وهل في ذلك نصوص لا تقبل التأويل وتعدد الأفهام ؟ الجواب : قطعاً لا . وإلا لما اختلف العلماء في ذلك إختلاف واسعاً .

ونأتي الآن لمناقشة عددٍ من النقاط التي جاءت في «النشرة» المذكورة :
(١) جاء في ص ١٠ أن ["الغرب الرأسمالي" هو وراء صبغ التشريعات الغربية الكافرة بصبغة إسلامية ، وإظهار الحكومات والدول بمظهر الدول المتمسكة بالإسلام ، ظهر ذلك في عهد النميري في السودان ، وفي عهد ضياء الحق في باكستان ، وفي عهد الخميني في إيران ، وبدرجة أقل في عهد القذافي في ليبيا وفي موريتانيا ، ثم في اليمن الموحد ، وأمس فقط في عهد عمر البشير في السودان ، وهذا ما هو جار الآن في الأردن] . فهل يجوز أن يُطلق هذا الحكم وهو أن الغرب الرأسمالي وراء تلك الحكومات وأنه يُمارس [التخريب الفكري من الداخل] ، كما جاء في نص سابق ، هل يجوز أن يُطلق ذلك على كل الحكومات التي ذكرت ؟ أليس في بعض هذه الحكومات خيرٌ يُمدح وتوجهٌ يُشجع ؟ ثم ألا يُعلم ما الذي يحدث الآن في السودان ؟ فإذا كنتم تختلفون مع أهل السودان من حيث الإجتهد ، فإن ذلك لا يبيح لكم أن تحكموا عليهم بما حكمتم . وإن كنتم لا تعلمون أن وراء حكومة السودان إجتهداً إسلامي فتلك مصيبة . وإن كنتم تعلمون ذلك فالمصيبة أعظم . وظلم ذوي القربى أشد

مُضاضةً على المرء من وقع الحسام المهند !!

يقول الأستاذ الشهيد سيد قطب رحمه الله بخصوص ما نحن بصدده : [... ولقد كان الإستعمار في الماضي يستخدم أجهزة للتخدير يُلبسها ثوبَ الدين : استخدم رجال الطرُق ، واستخدم رجال الأزهر أما اليوم فلم يعد ذلك ممكناً ... إن الفكرة الإسلامية اليوم ، يمثلها بناء الإخوان تمثيلاً قوياً فلا سبيل إلى التمويه بأى جهاز ... والأزهر ذاته - وقد خضع للطغيان طويلاً وخضع للإستعمار - ها هو ذا أخذ في الإنتفاض والتحرر ، وهؤلاء طلابه وأساتذته ، ينضمون جماعاتٍ وأفراداً إلى صفوف الإخوان ، المحضن الأول للفكرة الإسلامية كما ينبغي أن تكون .. "كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ، إن الله قوي عزيز" [٢].

(٢) جاء في ص ١١ [... وفي هذه الأيام أصدرت الدولة (يعني الأردن) الميثاق الوطني ، وجاء فيه النص التالي : (الإسلام دين الدولة ، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع فيها).] نقول : إذا كنتم تعترفون بذلك ، أفلا يشكل ذلك عذراً للذين يعملون للإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية أن يُقسموا قسم "الإخلاص" لهذا الدستور أو الميثاق وقصدتهم ونيتهم العمل الدؤوب نحو تطبيق شرع الله ورفع القوانين الكافرة . ولشيخ الإسلام ابن تيمية فتوى بهذا الخصوص إذ يقول : (... بل لو كانت الولاية غير واجبة وهي مشتملة على الظلم ، ومن تولاهما أقام الظلم ، حتى تولاهما رجل قصدته تخفيف الظلم فيها ودفع أكثره باحتمال أيسره ، كان ذلك حسناً مع هذه النية ، وكان فعله بما يفعله من السيئة - بنية دفع ما هو أشد فيها جيداً) [٣].

(٢) جاء في ص ١٢ حديثاً لشيخنا العلامة سعيد حوى رحمه الله قال : [فلا ولاء في الإسلام إلا على أساسه النظري والعملي ، وكل أسرة أخرى يُعطي الناس ولاءهم على أساسها أسرة باطلة والولاء على أساسها باطل ،

ولا يكون الإنسانُ معها من المؤمنين] وذكر الشيخ بعد ذلك أوامر الشيوعية والقومية والوطنية والإنسانية ثم قال : [.... إن الله يأبى علينا أن نعطي ولاءنا إلا بجامع الإيمان والإسلام]. نقول : معلوم أن الولاء هو الولاية والنصرة والتأييد والود والحب وغير ذلك ، ويمكن للمرء أن يفهم إن شاء ، أن الجماعة الإسلامية في الأردن لما اشتركت في الحكومة قد أيدتها وناصرتها بدليل أنها قبلت مشاركتها حتى ولو لم تضر لها الود والحب ، وقد يبدو هذا الكلام فيه شيء من الحجّة ، ولكن - ومن جهة أخرى - يستطيع المرء أن يفهم فهما آخر دون تكلف ولا تنطع ، وهو أن الجماعة الإسلامية التي تربط بين أبنائها جنداً وقيادة وأنصاراً رابطة الإيمان والإسلام ، تسعى لإيجاد المجتمع المسلم ونصرة دين الله وتطبيق شرعه وتشارك في حكومة من منطلق المغايرة ، وهو أن الجماعة الإسلامية شيء آخر غير التجمعات الأخرى ، وأن لها دينها ولهم دينهم وأنها شاركتهم في مجلسهم هذا وهي تعلن أن ولاءها لله ولرسوله وللمؤمنين ، وهم يعلمون هذا منها تمام العلم . ويعلمون هم ومليكم أن الجماعة لن تُعطي ولاءها ولا نصرتها ولا تأييدها ولا ودّها ولا حُبّها إلا لله ولرسوله وللمؤمنين ، ويُدركون هم ومليكم أن الجماعة لم تشارك في الحكومة ولاءً لها ولكن هذا ما أملاه على الجماعة فهمها الإسلامي في خدمة الإسلام والمسلمين . ونقول : أنه في الوقت الذي يَعلم أعداء الجماعة الإسلامية حقيقة سيرها وأهدافها فهناك من المسلمين من لا يعلم ذلك أو يُحاول جهده أن لا يعلم - وحسبنا الله هو مولانا ونعم الوكيل . وحتى نثبت أننا فهمنا الشيخ سعيد حوى فهماً سليماً وفهمه غيرنا فهماً خاطئاً ، ننقل نصاً ذكره الشيخ في أحد كتبه إذ يقول : [.... وقد استوزر كثير من علماء المسلمين أو عملوا لملوك الجور من أجل تحقيق مصلحة عادلة ، نقول هذا لنفي الفكرة القائلة بأن المشاركة في الوزارة خطأ من كل الوجوه ، وما يُقال في موضوع الوزارة يقال في موضوع الانتخابات والوظائف ، فليس هناك في هذه الشؤون صواب مطلق

ولا خطأ مطلق ، وإنما الصلابة تصور على وجوده بحسب الأحوال والظروف ... ويقول الشيخ رحمه الله : إن يوسف عليه السلام أدار الحياة الإقتصادية في بلد لم يكن مسلماً كما رأينا ، فالمشاركة في وزارة أو برلمان أو وظائف معينة في بعض الظروف قد يكون مفيداً إذا كان بقرار من الجماعة الإسلامية . فنحن نحتاج إلى معرفة في الحكم ووسائله ، ونحن نحتاج إلى أن نعرف كل شيء من الداخل ، ونحن بحاجة إلى أن نعرف كيف تدار الأمور وما هي العقبات أمامنا [٤] .

(٤) جاء في ص ١٧ من «النشرة» ما نصه : [... ولا يُتصور قطعاً أن جميع الكفار يأخذون بالنظام الديمقراطي ويعتقدونه لو كان هذا النظام إسلامياً ، أو حتى لا يُخالف الإسلام كما يدعي كثير من المفكرين المسلمين ...] . نقول : ونحن وجميع المسلمين نكفر بالنظام الديمقراطي الذي يعني عزل الشريعة الإسلامية جانباً والحكم بما يراه الشعب من قوانين ، ولا يختلف النظام الديمقراطي حينئذٍ عن الشيوعية والرأسمالية . ولكن الذي نريد الوقوف عنده هو أن أصحاب «النشرة» لا يزالون يرفضون التكلم بلغة يفهمها الناس ، ويريدون من الناس الاستماع إليهم والتكلم إليهم بلغتهم ، فمثلاً : إذا ذكرت الديمقراطية فإن الناس تفهم منها "الحرية وعدم الاستبداد" وإذا قيل : هذا نظام ديمقراطي ، أو فيه ديمقراطية ، فإن الناس تفهم أن هذا نظام يوفر لشعبه الحرية ولا يحكمهم بالقمع والقهر ، والناس لا تفهم ما يريده أصحاب «النشرة» من أن الديمقراطية هي الحكم بغير ما أنزل الله وعزل شريعة الإسلام والحكم بأهواء الناس . فلماذا إذن هذه الطريقة في الدعوة إلى الله ومخاطبة عقول الناس ، لماذا لا يُقال للناس : إحدروا !! إذا كنتم تفهمون وتظنون أن الديمقراطية إنما هي حرية الإنسان والعيش بكرامة في ظل حكم الله وشريعة الإسلام فلا بأس . ولكن غيروا كلمة الديمقراطية لأنها كلمة يقولها الكفار ولا تناسبنا واستخدموا بدلاً منها كلمة الحرية أو

الشورى . ولما كنتم تُدركون أن الديمقراطية إنما هي حكم الشعب بحكمه
بالقوانين التي يراها فإن هذا كفرٌ لا يرضاه الله تعالى . فقلنا إن لا
تكون الدعوة بالحكمة !! الله أعلم .

(٥) وجاء في ص ٢٠ ما ذكره شيخنا الكبير محمد قطب في أن الجماعة
إذا أعلنت يمين الولاء للنظام الذي يحكمُ بغير ما أنزل الله فإنها تكونُ
قد خانت الأمانة . وهذا رأيٌ نحترمه ونُجل صاحبه فأنما هو مِنّا وإلينا ،
حتى أن الجماعة التي قررت المشاركة في الحكم يكون بين أعضائها مَنْ
رأيه كراي الشيخ محمد قطب ، ولكن القرار الأخير هو ما يراه أغلبُ
الإخوة أنه الحق والصواب . وربما نتفق مع شيخنا محمد قطب في أن
الخرج قد يصيب الجماعة المسلمة إذا هي أعلنت (يمين الولاء) ، بما
تعنيه كلمة الولاء من المناصرة والموازنة والتأييد والرضى والود وغير
ذلك ، ولكننا لن يصعب علينا أن نجد للجماعة المسلمة عذراً في إعلانهم
اليمين عندما نلاحظ أن اليمين أقرب للإخلاص منه للولاء ، فالوزير
يقسم بالله العظيم أن يخلص للملك وللدستور وأن يؤتي واجبه بأمانة .
والمسلم مأمور أن يخلص في نيته وقوله وعمله مع أي إنسان يتعامل
معه أو أي جهة . ومعنى "يخلص" هنا : أي يُبدي النصيحة فلا يخفيها ،
ويريد الخير لا الشر ، ولا يغدر ولا يخون ، وإنطلاقاً من هذه المعاني
فإن المسلم يمكنه أن يخلص للملك وللدستور دون أن يعطيها الولاء ،
الذي هو بالمعنى الأول . وأنت تدرك أخي المسلم ، لو أن "القسم" يضمنُ
ولاء الجماعة المسلمة للنظام لاستعمل النظام الجماعة واستوزرها منذ أمدٍ
بعيد ، لما في ذلك من خداع الناس وتمييع قضيتهم الإسلامية . لكن
النظام يدرك أن الجماعة المسلمة تفهم أن "القسم" لا يقتضي الولاء ،
وأنها مصممة على التغيير ، لذلك لم يحاول النظام يوماً استعمال الجماعة
في الوزارة ، حتى جاء اليوم الذي فرضت فيه الجماعة نفسها وفرضت
على النظام دخول الوزارة ، ولم يكن للنظام خياراً في ذلك ، لأن البديل

يَعْنِي بِلَا شَكِّ خَطراً داهماً على كَرْسِيهِ . أما بالنسبة للمسلمين فيفضلون الدعوة إلى الإسلام في الأجواء الهادئة لما في ذلك من أمان واستقرار وصفاء ذهن . أما الأجواء المضطربة والعنيفة فإنها كثيراً ما تآكل الأخضر واليابس وتضيّع الفرص وتعطي النظام مبرراً لفرض قهره وجبروته . من جهة أخرى فإن فئة من العلماء يرون أن "القسم" حتى لو تضمن معنى من معاني الولاء ، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن ولاء الجماعة سيتحقق للنظام . وترى هذه الفئة أن هذا "القسم" يجب أن لا يكون حجر عثرة أمام العمل للإسلام ، بل إن الواجب الشرعي يقتضي تجاوز هذه العقبة وتخطيها . وعلماء الجماعة المسلمة هم الذين يحددون متى يكون ذلك وكيف ، والله أعلم .

(٦) جاء في ص ٢٠ كذلك : [قلنا أنه قد ظهر للعيان أن جمع المؤمنين قد أوشكوا على الوصول إلى الحكم والإطاحة بالدول الكافرة . وقلنا أنه قد حصل تمايز بين الناس ، بمعنى أن الناس باتوا يُميزون بين الإسلام وتشريعاته ، وبين الكفر وتشريعاته ، وهذا التمايز ضروري جداً لنجاح الدعوة الإسلامية ، فجاءت مشاركة الجماعات الإسلامية في الحكم في الأردن عاملاً على خلط الأمور ، وعلى ضرب التمايز ، وعلى تمييع القضية الإسلامية] . نقول : إن جمع المؤمنين إذا أوشك على الوصول إلى الحكم فهذا يعني أن جمع المؤمنين قد اجتاز أصعب المراحل وأطولها وأخطرها وهي العمل الدؤوب المتواصل المُجهد الذي يسبق الوصول إلى الحكم . وهذا يعني أن جمع المؤمنين - نتيجة لدوره هذا - على فقه واسع وقدرة عظيمة وفهم عميق يُؤهله للإستمرار في قيادة المسيرة وتحمل أعبائها ، وهو - أي جمع المؤمنين ، ونحسب أن الجماعات الإسلامية التي شاركت في الحكومة إنما هي جزء من جمع المؤمنين إن لم تكن معظم هذا الجمع - نقول : إن هذا الجمع بعد مسيرته الطويلة تلك سيكون أعلم بمستلزمات الوصول إلى الحكم وأفقّه بما تحتمله الأدلة

الشرعية وتعنيه فيما يخص هذا العمل ، كما أن جمع المؤمنين وبعد مسيرته المضيئة تلك سيكون أكثر غيرة على أبنائه ومسيرته وجهوده من أن تضرب بسبب هذه الخطوة أو تلك .

ثم إن التمايز الذي حصل بين الناس - كما جاء في الفقرة الأنفة الذكر فبات الناس يميزون بين الإسلام وتشريعاته والكفر وتشريعاته - كان سبباً قوياً لقيام الجماعات الإسلامية بالمشاركة في الحكم ، إذ لو لم يكن هناك تمايز عند الناس ويختلط عليهم الإسلام والكفر لكان اعتزال الحكم أولى حتى لا تُمِيع القضية عند الناس وهم بعد لا يميزون بين الإسلام والكفر . أما وإنهم أصبحوا يميزون .. فلا خوف عليهم إذن من اختلاط الأمور وتميع القضية ، أضف إلى ذلك أن الناس أصبحوا واجباً عليهم بعد وصولهم إلى مرحلة التمييز أن يضعوا إيمانهم وعلمهم موضع المحك وأن يُحددوا جهة ولائهم ، وأن يمارسوا ذلك عملياً ، فيختاروا الجماعة المؤمنة والقيادة المؤمنة .

(٧) جاء في ص ٢١ حديثاً للأستاذ الشهيد سيد قطب رحمه الله حيث يقول : [فأصحاب الدعوة إلى الله لا بد لهم من هذا التمييز ، لا بد لهم أن يعلنوا أنهم أمةٌ وحدهم ، يفترقون عمن لا يعتقدون عقيدتهم ولا يسلك مسلكهم ، ولا يدين لقيادتهم ، ويتميزون ولا يختلطون ، ولا يكفي أن يدعوا أصحاب هذا الدين إلى دينهم ، وهم يتمتعون في المجتمع الجاهلي ، فهذه الدعوة لا تؤدي شيئاً ذا قيمة ، إنه لا بد لهم منذ اليوم الأول أن يعلنوا أنهم شيء آخر غير الجاهلية ، وأن يتميزوا بتجمع خاص ، أصرته العقيدة المتميزة ، وعنوانه القيادة الإسلامية ، لا بد أن يميزوا أنفسهم من المجتمع ، وأن يميزوا قيادتهم من قيادة المجتمع الجاهلي أيضاً . إن اندماجهم في المجتمع الجاهلي ، وبقاءهم في ظل القيادة الجاهلية يذهب بكل السلطان الذي تحمله عقيدتهم ، وبكل الأثر الذي يمكن أن تنشئه دعوتهم وبكل الجاذبية التي يمكن أن تكون للدعوة الجديدة ... إلى أن

يقول : والذين يظنون أنهم يصلون إلى شيء عن طريق التميع في المجتمع الجاهلي والأوضاع الجاهلية والتدسس الناعم من خلال تلك المجتمعات ومن خلال تلك الأوضاع بالدعوة إلى الإسلام ، هؤلاء لا يدركون طبيعة هذه العقيدة ، ولا كيف ينبغي أن تطرق القلوب [. هذا النص للإمام الفقيه الأستاذ سيد قطب - يمثل إن جاز لنا التعبير - عصاره وملخص دعوته العالية المدوية على طول كتبه وتأليفاته : «في ضرورة إنشاء تجمع إسلامي يحيى بالإسلام وتربط بين أعضائه أصرة العقيدة داخل المجتمع الجاهلي نفسه ، كما أنه يقرر أن هذا التجمع الإسلامي الذي يعيش داخل المجتمع الجاهلي لا بد له من صفة "التنظيم" بخصائصه المعروفة والتي تربط بين أعضائه من جهة وبينهم وبين قيادة التنظيم من جهة أخرى» . فاذا تشكل هذا التجمع المسلم بقيادته المسلمة وصفة التنظيم فيه فقد تحقق المطلوب ، وتحققت دعوة الأستاذ سيد في النص السابق ، أما طبيعة تحرك هذا التجمع المسلم ، والخطوات التي قد تجتهد قيادته في أخذها فهذا أمر آخر ، هل تجتهد قيادة التجمع في المشاركة في الحكم والدخول في الوزارة ؟ هذا أمر تبنت فيه القيادة . وسيد رحمه الله كان من سعة الفقه وبعده النظر أن ترك هذا الباب مفتوحاً ، ولم يفت فيه بشيء قاطع . وسيد - رحمه الله - الذي أعطى موضوع الحاكمية وطبيعة التعامل مع الحكام والحكومات حصة الأسد في فصول مؤلفاته كان سهلاً عليه أن يتطرق إلى موضوع المشاركة في الوزارة بالنص الصريح ، ولو كان هناك نص صريح في مؤلفاته لاستشهد به الذين يعارضون المشاركة في الحكم . أنظر مثلاً كيف أن سيد تبنتي أمراً كان يعلم أن العلماء سيجمعون عليه ابتداءً وهو أمر إستئناف الحياة الإسلامية من خلال "تجمع" أو "تكتل" ل "العصبة المؤمنة" بحيث يحمل هذا التجمع أو التكتل صفات التنظيم . وأنت ترى أخي المسلم كيف أن العلماء مع إختلافهم في طبيعة الطريقة والوسائل التي يجب اتباعها لإستئناف الحياة الإسلامية إلا أنهم جميعاً عملوا من

وَوَقَّفت على سيرته النَّقِيَّةِ وأهدافه الحَقَّةِ ، وعلمت لماذا يجارِب ولماذا قتل ، وعاهدت الله على أنْ أُحْمَلَ الأمانة من بعده وأواصل السَّيرَ على نفسِ الطَّرِيقِ الذي لَقِيَ اللهُ عليه [٨] . وكان يدرك - رحمه الله - لو أنْ في دعوة الإخوان أمراً يوجبُ العملَ بعيداً عنهم لفعل لكنه قال : [لماذا أبدأ من أولِ الطَّرِيقِ وقد بدأ غيري وساروا مراحل واسعة في هذا السبيل ؟ أليس الأفضل أن أبدأ من حيث انتهوا وأتابعُ طريقهم في هذا المجال] [٩] ونلاحظ أنه لم يُمانع عندما انتدبه الإخوان بطلب من مجلس قيادة الثورة إبان "ثورة يوليو" ، فكان المدني الوحيد في مجلس قيادة الثورة العسكري ولمدة ستة أشهر . فهل كان المجلس يومذاك يحكمُ بالإسلام ؟ وكيف نصف مشاركة الشهيد سيّد في الحكم ؟ قديقول قائل : كان هذا في أولِ عهده ، وقد أصبح يعارض المشاركة في آخر عهده ، وقد وضّحنا النّصّ الذي نُكر له أنفاً على أنه يعني شيئاً آخر غير المشاركة في الحكم . ونودّ هنا أن نلفت النظر إلى قضية مهمة ، وهو أن [الأستاذ] أبا الأعلى المودودي - كما كان سيّد يحب أن يناديه - رحمهما الله - كان قد تبنّى في فترة معارضة المشاركة في الحكم ، ثم ما فتىء أن يرجع عن ذلك ، بل وشارك في الحكم بنفسه ثم تبعه بعد ذلك أتباعه . لذلك فلا يُتوقَّع من سيّد - وهو يُعتَبَرُ نفسه تلميذاً لأبي الأعلى المودودي - أن لا يستفيد من تجربة أستاذه ، خاصةً وأن أبا الأعلى - رحمه الله - كان يُعتَبَرُ صاحبَ أطول تجربة في العمل الإسلامي (١٩٢٠م - ١٩٧٦م) . واستمع إليه وهو يقول : [... كما أن الظنّ بأن الثورة الإسلامية سوف تقلب كافة قوانين الجاهلية ورسومها دَفْعَةً واحدةً بمجرد تمكّنها من السلطنة ظنّ خاطيء ...] [١٠] وهذا رأي أخي القاريء فيه دلالة على أن السلطنة الإسلامية ليس فقط لا تُنفذ كامل التشريعات الإسلامية فوراً فحسب ، بل وإنّ السلطنة وإلى حين التطبيق الكامل للتشريع تكون ساكتة عن بعض أحكام الكفر مع كرهها لها وامتعضها ، يقول الإمام المودودي : [... بل إنّ الرسول نفسه أمضى عشرة أعوامٍ كاملة في تغيير نظام المجتمع في

عصره . وعلى هذا الأساس بقيت قوانين العقوبات وبعض من القوانين الأخرى نافذة في عصر حكومة يوسف عليه السلام لبضع سنوات . وليس لنا أن نستنتج من هذا أنه عليه السلام لم يكن يضع أمام عينيه تطبيق القوانين الإلهية بحذافيرها ، وأنه كان يرغب في إقرار القوانين الكافرة وحدها في البلاد . [١١] فإذا كانت السلطنة - وهي إسلامية - قد تركت بعض قوانين الكفر تطبق ! فلماذا يُنكرُ على المسلمين الإشتراك في الحكومات غير المسلمة من أجل الوصول بشرع الله إلى دفة الحكم والتطبيق ؟ إضافة إلى أن المسلمين لم يجيزوا الإشتراك في الحكم على إطلاقه ولكن فيما فيه مصلحة الإسلام والمسلمين .

لذلك فإن سيد - كما أنه وفق في الفهم الصحيح للإسلام - وفق أيضاً في الاستفادة من تجارب الآخرين دون أن يُعرف عنه تناقض في فكره وتصوراتهِ ، وكما أنه كان دائماً يردد قوله : [لقد ولدت عام ١٩٥١] [١٢] وهو تاريخ إنضمامه لجماعة الإخوان ، فكذلك قال قولته المشهورة قبل إعدامه : [لقد عرفت أن الحكومة تريدُ رأسي هذه المرة . فلست نادماً لذلك ولا متأسفاً لوفاتي . وإنما أنا سعيدٌ للموت في سبيل دعوتي . وسيقررَ المؤرخون في المستقبل : من كان على الصراط المستقيم ؟ الإخوان أم نظام الحكم القائم ؟] [١٣] وهكذا كان لسيد عهداً واحداً مع الإخوان لم يتغير ولم يتبدل ، حتى أنه لم ينسَ أن يودع أميره الذي بايعه على الطريق إن قال لأخته حميدة قطب ليلة الإعدام : [إن رأيتِ الوالد المرشد فبلغيه عني السلام وقولي له : «لقد تحمّل سيد أقصى ما يتحمّله بشر حتى لا تمسّ بأدنى سوء»] [١٤] وكفى بهذه المقولة تعريفاً بالمرشد حسن الهضيبي رحمه الله . و كلمة أخيرة نقولها : وهي أن الرجل العظيم هو الذي يربّي رجالاً خلفه يتبعونه على هُداه ، وقد ينحرف بعضهم عن الطريق ، ولكن عظمة الرجل تكمن في غلبة الذين يلتزمون الطريق ، وها نحن نرى الكثرة التي ربّاهم سيّد .. فهل نقول أن الكثرة سريعاً ما إن انحرفت ؟ فنكون قد أسأنا الظنّ بتربية سيّد

لأتباعه !! أم نقول : إن طريق الأتباع دليل آخر على منتهج الفكر الذي كان سيد يؤمن به ويعتقده ؟؟

والحق أن الإسلام على بساطته وعمقه ، ليس كل الناس يُوفّقون لفهمه الفهم الصحيح ، - ذلك بما كسبت أيديهم طبعاً - فلا نعجب بعد ذلك أن يقف الناس حيارى تجاه بساطة دعوة الإخوان وصراحتها ، يقول الأستاذ الشهيد سيد قطب : [دعوة الإخوان .. دعوة بسيطة واضحة ، لا تعقيد فيها ولا غموض ، ومع هذا فقل أن تجد من يفهمها فهماً صحيحاً في خارج محيط الإخوان] [١٥] ويقول رحمه الله : [إن دعوة الإخوان دعوة واضحة صريحة بسيطة .. لا تعقيد فيها ولا غموض . ولكن الجهل بحقيقة الإسلام هو الذي يسمح لذوي الأغراض والمتعصبين أن يطلقوا هذه الأوهام ، فتجد من يصدقها بحكم الجهل الفاشي بين المسلمين أنفسهم في هذه البلاد . إن الإنصاف يقضي أن نقول : إن دعوة الإخوان المسلمين دعوة مجردة من التعصب ، وإن الذين يقاومونها هم المتعصبون ، أو هم الجهلاء الذين لا يعرفون ماذا يقولون] [١٦] وسيد الذي فهم الإسلام أنه بسيط وعميق ، لم تكن الخلافات في الاجتهاد والاستنباط لتقف حائلاً أمامه من رؤية دعوة الحق ورجال الحق متمثلين في جماعة الحق ، وما هو يهدي أحد كتبه لهؤلاء فيقول : [إلى الفتية الذين كنت ألمحهم بعين الخيال قادمين ، فوجدتهم في واقع الحياة قائمين .. يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم .. مؤمنين في قرارة نفوسهم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين . إلى هؤلاء الفتية الذين كانوا في خيالي أمنية وحُلماً فاذا هم حقيقة وواقع ، حقيقة أعظم من الخيال وواقع أكبر من الأمال . إلى هؤلاء الفتية الذين انبثقوا من ضمير الغيب كما تنبثق الحياة من ضمير العدم وكما ينبثق النور من خلال الظلمات . إلى هؤلاء الفتية الذين يجاهدون باسم الله .. في سبيل الله ... على بركة الله .. أهدي هذا الكتاب] [١٧] .

(٨) كما جاء في ص ٢٢ كلمة أخرى للأستاذ الشهيد سيد قطب يقول

فيها : [هذه المحاولات التي عصم الله فيها رسوله هي محاولات أصحاب السلطان مع أصحاب الدعوات دائماً ، محاولة إغرائهم لينحرفوا - ولو قليلاً - عن إستقامة الدعوة وصلابتها ، ويرضوا بالحلول الوسط التي يغرونهم بها مقابل مغانم كثيرة ، ومن حَمَلَة الدعوة من يُفتن بهذا عن دعوته لأنه يرى الأمر هيناً ، فأصحاب السلطان لا يطلبون إليه أن يترك دعوته كليّة ، وإنما يطلبون تعديلات طفيفة ليلتقي الطرفان في منتصف الطريق] ، فهل تجد هنا أخي القاريء إلاّ تحذيراً من سيّد وتنبيهاً لأصحاب الدعوات من أن ينحرفوا ولو قليلاً . ومن أن يرضوا بالحلول الوسط . ومن أن يرضوا بالتعديل الطفيف على عقيدتهم ودعوتهم . فهل ترى يا أخي أن الأخوة الدعاة الذين شاركوا في الوزارة قد انحرفوا عن عقيدتهم فتغيّرت وجهتهم ولو قليلاً ؟ هل تراهم قد قبلوا بحلول وسط ووافقوا على إلغاء نصف مطالبهم وتبرؤوا منها ؟ هل رضوا بتعديل طفيف على إعتقاداتهم وتصوراتهم ؟ لكن كثيراً من الأحيان تكمن العلة عند بعض الناس أنهم لا ينظرون إلى الأمور بعين الإدراك والحكمة . ألا ترى معي يا أخي أن الأخوة الدعاة مثلاً يُطبّقون الحديث التالي ويعملون به ولكن في رويّة وجِلْم واقتدار : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً ولتقصرنه على الحق قصراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليلعنكم كما لعنهم»^[١٨] . فأَيّ الفريقين يُنسب إليه تطبيق هذا الحديث ، الذين يشاركون في الوزارة ؟ أم القاعدون الذين يحسبون أنهم يحسنون صنعا ؟؟

وهنا لا بد من وقفة : فمن المتفق عليه بين الناس جميعاً - مسلمهم وكافرهم ، ولعل ذلك من سنن الله تبارك وتعالى - أن العمل أمرٌ آخرٌ غير القول ، والمجاهدة شيء يختلف تماماً عن القعود ، وأنه لا بد من العمل والمجاهدة من أجل الوصول إلى إدراك حقيقي لجواهر الأمور ، وفهم يقيني لأبعادها ومراميها ، وأنه لا يُحصَل هذا إلاّ بذاك ، ومن ثم ،

إذا تحقق العملُ والمجاهدةُ ، فإنه تتسع لدى العاملين والمجاهدين أفاقُ
النظر والتدبّر وتتعاظمُ لديهم ملكةُ الإطلاع على أسرار سنن الله
وحِكَم طبائع الأمور . ولعلّ ذلك كله كان كرامةً من الله ونعمةً للذين هم
يعملون وفي دينه يجاهدون ... فيميّزُهُم عن باقي خلقه ، ولله في خلقه
شؤون . ومن طريف ما اتفق عليه كذلك : أن "انتقاد الآخرين وترصد
أعمالهم" يسهل على القاعدين ويصعب على العاملين . يقول سيّد - رحمه
الله - : [... فهذا القرآن لا يدرك أسراره قاعد ، ولا يعلم مدلولاته إلا
إنسان يؤمن به ويتحرك به في وجه الجاهلية لتحقيق مدلوله
ووجهته] [١٩] .

(٩) وجاء في ص ٢٤ كلمة للأستاذ الشيخ محمد قطب : [أنه رغم
المكاسب الجزئية التي تتحقق باشتراك الجماعات المسلمة في الحكم فإن
الإثم والضرر الذي يتحقق أكبر ، وأول ضرر هو أننا نقول ونعلن أن
الحكم بغير ما أنزل الله حرامٌ وباطل ، ثم نعود في صبيحة اليوم التالي
ونشارك فيه ، فكيف يتناسق هذا وذاك ؟ وما حجّتنا إذا كنا نُميّع القضية
بفعلنا ؟ فكيف نطمع في أن تستقيم الجماهيرُ على القضية التي ندعوا
إليها إذا كنا بفعلنا نُميّع الموقف ؟ ...] . نقول : وفي الوقت الذي نحسب
فيه أن الأمر بات واضحاً للأخ القاريء من خلال الصفحات السابقة إلا أننا
سنحاول التعقيب بشيءٍ من الإختصار : فصحيح أننا نقول أن الحكم
بغير ما أنزل الله حرامٌ وباطل ، ولكن عندما نشارك فيه ، فاننا نشارك
من منطلق السعي للتغيير والإسراع نحو الحكم بما أنزل الله ، وشتان
بين هذا الفريق وذاك ، ثم إن الناس يدركون ذلك جيداً - بعدما اجتازوا
خطّ الوعي والإدراك - ولم يعد هناك خوف من تمييع القضية واختلاط
الأوراق ، وتكفي العملية الإنتخابية لتبرهن على أن الناس يعرفون
مُرادهم ويميّزون قيادتهم . والذين يشاركون في حكومة جاهلية تحكم
بغير ما أنزل الله بينما نيّتهم وقصدهم وجِدّهم واجتهادهم منصبٌ نحو

تطبيق شرع الله ، هؤلاء يختلفون إختلافاً بيّناً عن يحكمون بالكفر وهم راضون به . والضرر الذي يذكره شيخنا كان يُخشى أن يقع ويتحقق . ولكن التجارب العصرية للحركة الإسلامية أثبتت غير ذلك ، وبيّنت أن العنصر الأهم هو وعي المسلمين وتمييزهم عن الجاهلية ... فإذا توفر هذا العنصر فلا ضرر بعد إذ من إقتحام غمار مؤسسات الحكم والجاهلية .

(١٠) جاء في ص ٢٥ : [١- إن المشاركة في الوزارة هو تأييد وقبول بالنظام القائم ، والرضى به والولاء له ، وحيث أن هذا النظام غير إسلامي ، وإنما هو نظام كفر ، فإن القبول به وإعلان الولاء له معصية قد تصل بصاحبها إلى حد الردّة والكفر] . ونحن نسأل : كيف تكون المشاركة في الوزارة "تأييد" وحال المشاركين يقول : نحن لا نؤيد النظام العلماني والشرائع الوضعية ، وإنما نريد شريعة الإسلام ؟ فهل حُكِمَ علينا أن نفهم المشاركة بمعنى "التأييد" فقط ؟ ثم كيف تكون المشاركة "المُعَارضة" والمُطالِبَة بتطبيق شرع الله "قبولا" بالنظام القائم "ورضى" به ؟ ونحن نقول : إذا كان اشتراك الجماعات الإسلامية في الوزارة تأييداً للنظام ورضى به وولاءاً له ، فليس هناك مبرر للجماعات من دخول الوزارة إذن . إلا إذا أراد المهاجمون للجماعات أن يتهموهم بجرائم ولم يجروا على إعلان ذلك ، ربما أراد المهاجمون أن يقولوا إن الجماعات الإسلامية أرادت من اشتراكها بث الروح في النظام الجاهلي وإطالة أمده وخداع الناس والتضليل عليهم ، أو أنهم أرادوا أن يقولوا إن المشاركين في الوزارات إنما أرادوا أن ينتفعوا لأنفسهم ويُسبِعُوا شهواتهم . ونحن بدورنا سندافع عن المهاجمين ونُحَسِّن الظنّ بهم ونقول : لقد جانبوا الصواب والله الموفق إلى سواء السبيل . أما عبارة : [... معصية قد تصل بصاحبها إلى حد الردّة والكفر] فهذه عبارة خطيرة ، «قد» ترد على صاحبها وكان أجدر أن لا تُقال ، فهي وإن كانت عبارة حق ، ولكن يسهل أن يُرادَ منها الباطل . فقد سمعنا من يتهم الجماعة بالكفر إستناداً إلى

هذه العبارة . ومعلوم أنه بمجرد أن يغيّر المسلم نيّته عند الإقدام على العمل فإنّ ذلك قد يصل به إلى حدّ الردّة والكفر . أمّا وإنّا قد علمنا من المشاركين في الوزارة حُسنَ قصدِهِم وصلاَحَ نيّتهم ونُحسينُ الظنّ بالمسلمين ونكل سرائرهم لله تبارك وتعالى ، فلم يعد هناك حاجة بأن نتحدث بفقهيات ومصطلحات أمام من ليس أهلاً لذلك فنكون قد زرعنا بذور الفتنة . فأولى بنا أن نحفظ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قوله لمعاذ - رضي الله عنه - : [... وهل يكبّ الناس في النار على وجوههم ، أو قال : على مناخرِهِم إلاّ حصائدُ ألسنتهم] [٢٠] .

(١١) جاء في ص ٢٥ أيضاً [إنّ المسؤولية في مجلس الوزراء مسؤولية جماعية إلى قوله : فلو افترضنا جدلاً أن الوزير من الجماعات الإسلامية يستطيع السير في وزارته حسب أحكام الإسلام - وهذا غير ممكن - فإنه لا ينجو من الإثم العظيم من تسيير الوزراء الآخرين لوزاراتهم ، ولا من الإثم العظيم من قرارات مجلس الوزراء فيما يخالف أحكام الإسلام] . نقول : وهذا حقّ في حالتين : الأولى أن يؤيد الوزير إصدار قرار جاهليّ ما ، والثانية أن لا يؤيد ولكنه في قرارة نفسه راضٍ عن القرار . أمّا أن يرفض القرار ويعترض عليه ويعلمُ اللهُ منه كرهاً له فلماذا يتحمّل مسؤولية إصدار القرار ؟ ومتى كان في شرعنا دليل على ذلك ؟ إنّ قانوناً كافراً قد يصدرُ بسبب تأييد ستة وزراء مقابل أربعة يرفضونه . أفنسمي هؤلاء الأربعة مشاركين في الكفر والجريمة ؟ لقد كان يكفي أن يصبح الأربعة ستة حتى يبطل هذا القرار . فهل سيكون الستة عندئذٍ معذورين ، أم سيظلوا مذنبين ؟ ما لكم كيف تحكمون ؟؟ إنّ على الوزير المسلم أن يتقي الله في وزارته قدرِ إستطاعته وأن يبرأ إلى الله من عمل الوزراء المفسدين حتى ينجو من كل إثم اقترفه غيره ، والله تبارك وتعالى يقول " ولا تزر وازرةٌ وزر أخرى " [٢١] . ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : [... فمن كره فقد بريء ، ومن أنكر فقد سلّم

ولكن من رضي وتابع [٢٢٢]. والشيخ محمد قطب نفسه - وهو أكثر المتشددين على العمل الوزاري - لا يُحمل الوزيرَ المسلمَ إثم الوزراء الجاهليين عند العمل معهم ، فهو يقول : [وحيث تكون هناك حكومة جاهلية لا تحكم بما أنزل الله ، تقول لرجل مسلم : تعال فتول لنا وزارة من الوزارات ، بحيث تكون أنت المخطط فيها والمنفذ ، ولا نتدخل في عملك ، بل ننفذ لك أوامرك ... فعندئذ لا حرج على الرجل المسلم أن يقبل العرض ، ويختار الوزارة التي يعلم من نفسه وإستعداداته أنه كفاء لها ، ويكون في موقعه ركناً من أركان الدعوة ، ومنفذاً لشريعة الله ...] [٢٢٣].

(١٢) جاء في ص ٢٦ : [أن النيابة في مجلس الأمة هي بمثابة وكالة عن الغير من أجل محاسبة السلطة التنفيذية : أي الوزراء . فهي عقدٌ بين المنتخبين وبين النائب ، فانتقال النائب إلى صفوف الوزراء هو بمثابة تخلٍ عن هذا العقد ، إذ لا تصبح المحاسبة واردة وتنتهي بذلك الوكالة . فكيف يقبل نوابُ الجماعات الإسلامية - وهم الحريصون على الإلتزام بالعقود الشرعية - أن ينتقلوا من صف النيابة إلى صف الوزارة - مخالفين بذلك أحكام الوكالة ، وفاقدين بذلك ثقة الناخبين؟] . نقول : إن النيابة في مجلس الأمة هي بمثابة وكالة عن الغير ، هذا صحيح ، ولكن ليس فقط من أجل محاسبة السلطة التنفيذية - أو الوزراء - ، بل ومن أجل أمور عديدة بما فيها الإذن بالانتقال إلى صفوف الوزراء . والوكالة المذكورة ليست مكتوبة وموثقة طبعاً وإنما هي على ما تعارف عليه الناس في أمر انتخاب النواب . فإذا أخل النائب بما تعارف عليه الناس فقد نقض العقد . وإذا تعارف الناس على إمكانية إنتقال النائب إلى صف الوزارة فليس على النائب حرج في أن يكون وزيراً ، ودليل على ما نقول أنه ما من صوت واحد من الناس قد تفاجأ بانتقال بعض النواب إلى صفوف الوزارة وقام بالإعتراض على ذلك من الذين قاموا بالانتخاب ،

مما يدل على أن هذا هو عرف الوكالة . أما العبارة الأخيرة في النص : [...] وفاقدين بذلك أيضا ثقة الناخبين] فليس هناك دليل على ذلك ، بل إن الأدلة على تعاضم ثقة الناخبين متظاهرة ويدعم بعضها بعضاً . اللهم إلا إذا أخذنا بالإعتبار فقدان الوزراء لثقة المحرّمين للمشاركة وهؤلاء لم ينتخبوا أصلاً ، وبذلك يكون الوزراء ما فقدوا ثقة أحد من الناخبين .

(١٢) جاء في ص ٢٧ : [إن المشاركة في الوزارة من إخواننا أعضاء الجماعات الإسلامية تعتبر سابقة سوف تتكرر في دول أخرى ربما بحسن نية من المشاركين أولئك إقتداءً بإخوانهم في الأردن ، وهذا معناه فتح باب الحرام ولا يسهل إغلاقه] والعجيب هنا أن يتجاهل أصحاب «النشرة» أن الوزراء المسلمين في الأردن ليسوا أول من يشارك في الحكومات وليسوا أصحاب السابقة ، وقد سبقهم في ذلك إخوانهم في باكستان والسودان وأندونيسيا وتركيا والهند وغيرها من البلدان ، حتى كاد الذي يُحرّم المشاركة - مع ثبوت المصلحة في ذلك للإسلام - أن يكون هو صاحب السابقة . ونحن نتساءل : لماذا يتم إستغلال جهل الناس بهذه القضايا ؟ هل لمجرد تدعيم الرأي ؟ أم للإيهام بكبر جرم الجماعات الإسلامية ؟ ولمصلحة من ذلك كله ؟ ونحن بدورنا لا نسيء الظن بأحد .. ولكن نُحذّر من أن ذلك لن يكون إلا في مصلحة أعداء الإسلام ، الذين لا يفرّقون بين جماعة وجماعة ، وبين إجتهد في تحريم المشاركة واجتهد في إباحة المشاركة ؟؟ فيجب أن يظل المسلمون جماعات قوية أمام أعدائهم ، فلا تعمل بعضها على تفتيت بعض بسبب إختلاف في الإجتهد ، فإذا كان الإسلام القوي هو قصد الجماعات كلها ، فعلى كل جماعة أن تحرص على أن تظل باقي الجماعات قوية ، أو على الأقل لا تعمل الواحدة على تفتيت الجماعات الأخرى . وإن مجرد التجرد لمتابعة إجتهدات الغير ومحاولة تفنيدها ومخاطبة الأتباع بالذات في هذا الخصوص والتفرغ لهم يعمل بلا شك على زعزعة الثقة بين الأتباع وقياداتهم مما

يؤدي للتشردم أو الإستنكاف عن العمل للإسلام ، والنتيجة : تفتيت الجماعة الإسلامية !!! إلا إذا اعتبر البعض هذا التفتيت - بسبب اختلاف الإجتهااد - تقرباً إلى الله وواجباً إسلامياً ، فلا حول ولا قوة إلا بالله عندئذ .

(١٤) جاء في ص ٢٨ : [.... فان انتفت النصوص انتفت المصلحة ، ولا يصح أن يستند إلى المصالح المرسله ما دامت أصلاً لا تكون ، ولا يستدل بها إلا عند فقد النصوص] . هنا يقرر النص في بدايته أنه لا مصلحة البتة في حالة إنتفاء النصوص ، ويرجع عند نهايته ليقول بالإستدلال بالمصلحة عند فقد النص . وهذا تناقض ظاهر ، والمغالطة تكمن في بداية النص لا في نهايته والصحيح أن يُقال : فان انتفت النصوص استدل بالمصلحة .

ونحن لا نختلف في أن النصوص جاءت قطعية بخصوص حرمة الحكم بغير ما أنزل الله . أما الذين - وهم يسعون لتطبيق الإسلام ويُنادون بوحدانية ما أنزل الله ويواجهون خلال ذلك ركاماً هائلاً من قوانين الكفر وتشريعاته فيُعطون أولوية لإنزال بعض أحكام الإسلام منزّل التطبيق ويؤجّلون بعضها عملاً بما هو مستطاع ، ويُعطون أولوية في إزالة بعض أحكام الكفر ويؤجّلون إزالة بعضها ، بنية الوصول إلى حال يتم فيه إنزال كافة التشريعات الإسلامية منزل التطبيق وخلع وإزالة كافة قوانين الكفر وتشريعاته - الذين يفعلون ذلك لا يدخلون في دائرة الذين يحكمون بغير ما أنزل الله حتى ولو مرت من بين أيديهم أحكام تنافي الشريعة ولا يستطيعون دفعها . كذلك ولا يدخل معهم ضباط الجيش وقادته الذين يعول عليهم أصحاب «النشرة» في طلب النصر منهم ، وهؤلاء الضباط الذين يحملون "الفكر الإسلامي" وينوون قلب الحكم وإعطاءه لأصحاب «النشرة» .. هؤلاء الضباط .. - إلى حين قلب الحكم - ، أي أحكام يطبقون ؟ وأي نظام يخدمون ؟ فهل

تقول فيهم أنهم يرتكبون حراماً وإثماً عظيماً ؟ وأنهم يعطون ولاءهم
وتأييدهم للنظام ؟ لا شك أن ذلك لا يقوله عاقل !!

إن .. عندما نتفق على أن هؤلاء جميعاً لا ينطبق عليهم
النص الذي يحرم الحكم بغير ما أنزل الله . وعندما لا يكون في عملهم -

الذي هو "الإشتراك" في حكومات تحكم بغير الشريعة الإسلامية - نص
قطعي ... عندئذ يُستدل بالمصلحة ... فما رجحت مصلحته على مفسدته
أجيز .. وإلا مُنع . على أن يكون ذلك بضوابط الترجيح المعتمدة شرعاً .

وأصحاب النشرة من حيث يعلمون أو لا يعلمون .. عطلوا كمّاً

كثيراً من الجهود الإسلامية التي يجب أن تبذل ونشاطاتٍ يجب أن تُقام
ومهامٍ يجب أن تنفذ .. كل ذلك بسبب تعطيلهم لقاعدة المصالح المرسلة ،

ولو أنهم يثبتون نقد الذات ومراجعة النفس لارتجعوا - ونحن

حريصون على إحسان الظن بهم - .. وإلا فليس هناك سببٌ آخر يمنعهم
من الإصرار على هذا الإجتهد الخاطيء .

وربما غرّ أصحاب "النشرة" إعتراض عددٍ من العلماء الأوائل على قاعدة

المصالح ، فأحبّوا أن يكونوا من المعترضين . وإنما كان اعتراض بعض

العلماء الأوائل أمراً طبيعياً وذلك لأن هذه القاعدة - عند بدء تععيد

الشرع ، وتأسيس الفقهاء ^{التقاعص} - كان يلزمها حتى تُقعد وتثبت مجتهدون

جهايزة وعلماء أفذاذ ، بسبب أنها تتعلق بما يستجد من مصالح المسلمين

. وبالرغم من أن الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - قد اجتهدوا في

المصالح ولم يتردّدوا فيها ، إلا أن ذلك كان صعباً على من جاء بعدهم

مِمَّن لم ينالوا حظاً وفيراً من فهم أن الشريعة مصلحةٌ كلها ، كما فهم

الخلفاء ذلك من مدينة العلم المحمّدية . ومن تعاقب الأزمان وتجدد

الأحوال أخذت هذه القاعدة الفقهية تنال تأييداً متظاهراً من قبل علماء

كان لهم السبق في ميدان التفقه في الدين . والعلماء الأواخر أمثال العز

بن عبد السلام وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما لخص آرائهم ابن قيم
الجوزية في قوله : [الشريعة مبناها في الحكم على مصالح العباد في

المعاش والمعاد ، وهي عدلٌ كلها ، ورحمة ومصالح كلها [٢٤] . ويقول
رحمه الله : [من المسلمين من فرطوا في رعاية المصلحة المرسله ،
فجعلوا الشريعة قاصرة ، لا تقوم بمصالح العباد محتاجة إلى غيرها ،
وسدوا على أنفسهم طرقاً صحيحة من طرق الحق والعدل . ومنهم من
أفرطوا فسوَّغوا ما ينافي شرع الله وأحدثوا شراً طويلاً وفساداً عريضاً] [٢٥] .

(١٥) جاء في ص ٢١ ما نصه : [وإن جميع الدول القائمة في العالم
الإسلامي هي دول كفر تحارب الله ورسوله وجماعة المسلمين ، وإنه لا
توجد في الأرض دولة إسلامية تطبق شرع الله حتى تجوز مبايعتها ، أو
تقديم الولاء لها أو المشاركة في جهاز الحكم فيها ...] . أما هذا فنص قد
تضمن أمراً خطيراً جديداً ، فالنصوص السابقة كانت تصب في التعبير
عن عدم موافقة الجماعات الإسلامية في مشاركتها للحكومة ، وعدم
التعاون معها ، أما هذا النص فإنه يدعو الناس إلى عدم التعاون مع الدول
الإسلامية التي تحكم الآن وستحكم غداً بغير الأسلوب الذي يريده
أصحاب «النشرة» . ونحن في الوقت الذي نعتبر فيه أن هناك دولة على
الأقل إسلامية وهي السودان والتي اجتهد علماءها في تطبيق الإسلام شيئاً
فشيئاً ، وإن الأمل معقود على بروز دول إسلامية جديدة في المستقبل
القريب ، وستكون كلها تتبنى الإجتهد الذي تبناه علماء السودان ، حيث
لم نسمع بجماعة إسلامية تقترب من الوصول للحكم تحمل فكرة تطبيق
أحكام الإسلام دفعة واحدة إلا الجماعة التي أصدرت «النشرة» ، ولا
نحسبها قريبة من الوصول للحكم في دولة من الدول . نقول : إنه لأمر
خطير جداً .. أن يصل الاختلاف في الإجتهد إلى درجة كهذه ، فقد كان
المتوقع أن يختلف البعض مع الحركة الإسلامية السودانية فيعتبرون
إجتهداها في تطبيق الإسلام إجتهداً خاطئاً ، وأن ذلك يترتب عليه الإثم ..
أما أن تجمل السودان ضمن دول الكفر التي تحارب الله ورسوله وجماعة

المسلمين وأنه لا يجوز مبايعتها ، أو تقديم الولاء لها ... وأنه لا يجوز المشاركة في جهاز حكمها ... كل ذلك لأن تلك الجماعات اختلفت مع أصحاب النشرة في كيفية تطبيق الإسلام !!! إن ذلك أمرٌ غريب على الفهم الإسلامي وحسن الإنسان المسلم . وأصبح لزاماً على أصحاب «النشرة» أن يُعيدوا التفكير جدياً في منهج اجتهادهم واستنباطهم ، ولو توقّف الأمرُ على عددٍ من الإجتهدات الفرعية لما كان الأمر في هذه الخطورة ، أما أن تؤدي الإجتهدات إلى إغلاق كافة الطرق أمام إستئناف الحياة الإسلامية ...

فذلك أمرٌ يلزم نبذ الأسلوب المُتبني في التفكير كلياً !! وليس ذلك بجديد على المسلمين .. فكم من مجتهدٍ كبير في التاريخ الإسلامي قد وصل إلى حدٍّ ترك فيه الكثير من إجتهداته وعاد إلى إجماع العلماء .. وكان في ذلك راحته وراحة الناس معه . أما كيف أغلقت كافة الطرق أمام إستئناف الحياة الإسلامية ، فإنه من المعلوم بداهة أن الطرق لا تعدو أن تكون واحدة من ثلاثة : الأولى أن تقوم الجماعة بانقلاب عسكري على النظام الحاكم ، أو تطلب النصرة ممن يقوم لها بالإنقلاب !! ، الثانية أن تتبنى الجماعة أسلوب الثورة الشعبية المسلحة ، الثالثة : أن تتبنى الجماعة أسلوب أسلمة الفرد فالأسرة فالمجتمع ، واتباع منهاج التربية الطويل الأمد ، والصبر على المحن والمكائد والإبتلاءات مهما عظمت ، واقتحام جميع مؤسسات المجتمع - بما في ذلك أجهزة الحكم إذا لزم - بالإنسان المسلم والفكرة الإسلامية ، حتى يصبح للإسلام ضغطه الجماهيري والسياسي والفكري ، وعندئذ يسهل استخدام أية طريقة شريفة تكون في متناول اليد . هذه هي الطرق الثلاثة لإستئناف الحياة الإسلامية وإقامة دولة الإسلام . وإذا لم يكن المسلم قد تبني أحد هذه الإجتهدات الثلاثة .. فليس أقل من أن يعطي ولاءه لها ونصرته وتأييده وحبه ودعائه . ولكن الذي حصل مع "أصحاب النشرة" أنهم تبنوا الطريقة الأولى بدعوى أنها طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحرّموا باقي الطرق بدعوى أنها مخالفة لطريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ...

والنتيجة : أنهم لم يتمكنوا بعد من تحقيق طريقتهم - ونحن معهم في أن النتائج على الله - لكنهم مع ذلك صرحوا مؤخراً أن هذه الطريقة أضحت تكاد مستحيلة في ظروفنا الراهنة ، وفي الوقت نفسه لا يزالون يحرمون الطرق الأخرى في إقامة الدولة الإسلامية ، وليت الأمر قد توقف هنا .. بل تعداه إلى قطع الطريق على وصول ولاء المسلمين وتأييدهم لأي حكومة إسلامية لا تتبنى اجتهادهم في التطبيق !!

ونحن إذ نكتفي بهذه الوقفات السريعة عند عدد من النقاط التي جاءت في «النشرة» والتي نحسب أنها جانبت الصواب ، لنؤكد أننا لم نرد ببحثنا هذا إيراد الأدلة والمسوغات الشرعية على جواز المشاركة في الحكم ، فهذا موضوع يُطلب في غير هذا البحث . ونختم حديثنا بكلمتين من النور أولاهما للأستاذ الشهيد سيد قطب وثانيهما لشيخه الإمام الشهيد حسن البنا رحمهما الله . فاقْرأهما وتدبرهما :

يقول الأستاذ سيد في مقالة له تحت عنوان (حسن البنا وعبقرية البناء) : [.... واليوم يواجه بناء الإخوان خليطاً مما واجهه في الماضي ... ولكنه اليوم (أي بناء الإخوان) أعمق أساساً ، وأكثر استطلاة ، وأشدّ قواماً .. اليوم هو عقيدة في النفس ، وماضٍ في التاريخ وأمل في المستقبل ومذهب في الحياة ... ووراء ذلك كله إرادة الله التي لا تغلب ، ودم الشهيد الذي لا يُنسى .

فمن كان يريد بهذا البناء سوءاً ، فليذكر أن طغيان فاروق - ومن خلفه إنجلترا وأمريكا - لم يهدم منه حجراً ، ولم يترك فيه ثغرة .. إن المستقبل لهذه العقيدة التي يقوم عليها بناء الإخوان ، وللنظام الإجتماعي الذي ينبثق من هذه العقيدة .. وفي كل أرض إسلامية اليوم نداءً بالعودة إلى الرؤية الواحدة ، التي مزقتها الاستعمار ذات يوم ، ليسهل عليه إزدراد الوطن الإسلامي قطعة قطعة ، وقد أن تتضام هذه الممزق وتنتفض جسماً حياً كاملاً ، يمزق الاستعمار .

إنّ طبائع الأشياء تقتضي إنتصار هذه الفكرة ، فلقد انتهت موجة التفكك والتمزق .. ولم تمت الفكرة الإسلامية في تلك الفترة المظلمة ، فهيئات إنن أن تموت اليوم في موجة اليقظة والإنتفاض والإحياء ..

ولقد اختلطت الفكرة الإسلامية ببناء الإخوان المسلمين ، فلم يعد ممكناً أن يفصل بينهما التاريخ ، ومن ثمّ لم يعد ممكناً أن يفصل بينهما أحد في اليوم أو الغد [٢٦] .

ويقول الإمامُ الشهيد حسن البنا : [.... أيها الإخوان المسلمون ، وبخاصة المتحمسون المتعجلون منكم : إسمعوا مني كلمة عالية ، داوية ، من فوق هذا المنبر في مؤتمركم هذا الجامع : إنّ طريقكم هذا مرسومة خطواته ، موضوعة حدوده ، ولست مخالفاً هذه الحدود التي اقتنعت كل الإقتناع بأنها أسلم طريق للوصول ، أجل .. قد تكون طريقاً طويلاً ، ولكن ليس هناك غيرها . إنّما تظهر الرجولة بالصبر والمثابرة والجد والعمل الدائب ، فمن أراد منكم أن يستعجل ثمرة قبل نضجها ، أو يقتطف زهرة قبل أوانها فلست معه في ذلك بحال ، وخير له أن ينصرف عن هذه الدعوة إلى غيرها من الدعوات ، ومن صبر معي حتى تنمو البذرة وتثبت الشجرة وتصلح الثمرة ، ويحين القطاف ، فأجره في ذلك على الله ، ولن يفوتنا وإياه أجرُ المحسنين : إمّا النصر ، وإمّا الشهادة والسعادة .

أيها الإخوان المسلمون : أجموا نزوات العواطف بنظرات العقول ، وأنيروا العقول بلهب العواطف ، وألزموا الخيال صدق الحقيقة والواقع ، واكتشفوا الحقائق في أضواء الخيال الزاهية البراقة ، ولا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ولا تصادموا نواميس الكون فإنها غلابة ، ولكن غالبوها واستخدموها وحولوا تيارها واستعينوا ببعضها على بعض ، وترقبوا ساعة النصر ..

أيها الإخوان المسلمون : إنكم تبتغون وجه الله وتحصيل

مَثُوبَتَهُ وَرِضْوَانَهُ ، وَذَلِكَ مَكْفُولٌ لَكُمْ مَا دُمْتُمْ مَخْلَصِينَ . وَلَمْ يَكَلِّفْكُمْ اللَّهُ
نَتَائِجَ أَعْمَالِكُمْ ، وَلَكِنْ كَلَّفَكُمْ صِدْقَ التَّوَجُّهِ وَحُسْنَ الإِسْتِعْدَادِ ، وَنَحْنُ
بَعْدَ ذَلِكَ إِمَّا مَخْطِئُونَ فَلَنَا أَجْرُ الْعَامِلِينَ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَإِمَّا مُصِيبُونَ فَلَنَا
أَجْرُ الْفَائِزِينَ الْمُصِيبِينَ . عَلَى أَنْ التَّجَارِبَ فِي الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ قَدْ أُثْبِتَتْ
أَنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا فِي طَرِيقِكُمْ ، وَلَا إِنتَاجَ إِلَّا مَعَ خَطِّتِكُمْ ، وَلَا صَوَابَ إِلَّا فِيمَا
تَعْمَلُونَ ، فَلَا تَغَامِرُوا بِجَهْدِكُمْ وَلَا تَقَامِرُوا بِشَعَارِ نَجَاحِكُمْ . وَاعْمَلُوا
وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتْرُكَكُمْ أَعْمَالِكُمْ وَالْفَوْزَ لِلْعَامِلِينَ . «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ
إِيمَانَكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ» [٢٧] .

- « اللَّهُمَّ لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ
الْوَهَّابُ » [٢٨] .

- « وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ
سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ، وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رُؤُوفٌ
رَحِيمٌ » [٢٩] .

- « اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ أَنْ تَتُوبَ عَلَيْنَا ... وَتَغْفِرَ لَنَا ... وَتَرْحَمَنَا ... وَإِذَا أَرَدْتَ
بِقَوْمٍ فِتْنَةً فَأَقْبِضْنَا إِلَيْكَ غَيْرَ مُفْتُونِينَ » .

تَمَّ الْبَحْثُ بِحَمْدِ اللَّهِ

عبد الرحمن المقدسي
ذو القعدة ١٤١١ هـ

المحرر

مكتبة خاصة

فهرس الهوامش :

- [١] شريط إسلامي - بتصرف -
- [٢] دراسات إسلامية - سيد قطب - ص ٢٢٠
- [٣] مجموع الفتاوى ٥٢/٢٠
- [٤] دروس في العمل الإسلامي ص ٧٧ بتصرف
- [٥] معالم في الطريق - سيد قطب - ص ٨٨
- [٦] تفسير الظلال - سورة الانفال - آية ٧٢
- [٧] معالم في الطريق - سيد قطب - فصل (نقلة بعيدة) ص ١٦١
- [٨] الشهيد الحي سيد قطب - الدكتور صلاح الخالدي - ص ١٢٧
- [٩] المصدر السابق - ص ١٢٧
- [١٠] الحكومة الإسلامية - ابو الأعلى المودودي - ص ٤٩
- [١١] المصدر السابق - ص ٤٩
- [١٢] الشهيد الحي سيد قطب - ص ١٢٨
- [١٣] المصدر السابق ص ١٥٢
- [١٤] المصدر السابق ص ١٥٥
- [١٥] دراسات إسلامية - سيد قطب - ص ٢٢٧
- [١٦] المصدر السابق ص ٢٤١
- [١٧] العدالة الاجتماعية في الإسلام - سيد قطب - الإهداء
- [١٨] أصول الدعوة - عبد الكريم زيدان - ص ١٢٤
- [١٩] تفسير الظلال - مقدمة سورة الرعد
- [٢٠] رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح
- [٢١] الانعام - آية ١٦٤
- [٢٢] رواه مسلم
- [٢٣] واقعنا المعاصر - محمد قطب - ص ٥١٠
- [٢٤] عن كتاب (حكم الإسلام في المشاركة في الحكم) ص ٤٥

[٢٥] علم أصول الفقه - عبد الوهاب خلات - ص ٨٨

[٢٦] دراسات إسلامية - سيد قطب - ص ٢٢٨

[٢٧] مجموعة رسائل الامام النبأ - رسالة المؤتمر الخامس ص ١٦١

[٢٨] سورة آل عمران آية ٨

[٢٩] سورة الحشر آية ١٠

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

من لبان الشرع الشريف

هشام النجار

مكتبة خاصة